



المساهمون الكرام،

إنه لمن دواعي سروري نيابةً عن مجلس إدارة شركة العنقاء للطاقة ش.م.ع. ("العنقاء للطاقة" أو "الشركة") أن أقدم إليكم التقرير السنوي للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

تأسست الشركة عام ٢٠١١ وبانت تملك محطة الطاقة المستقلة في صور ("المحطة") والتي تولد ٢٠٠٠ ميغاواط وتقع في المنطقة الصناعية في صور على بعد ١٧٥ كيلومترًا تقريبًا جنوب شرقي مسقط. كما تنتج شركة العنقاء للطاقة عائداتها وفق اتفاقية شراء الطاقة مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م) لمدة ١٥ عامًا وتشتري الغاز الطبيعي من وزارة النفط والغاز حكومة سلطنة عمان وفق اتفاقية بيع الغاز الطبيعي لمدة ١٥ عامًا. وقد أبرم عقدًا لتشغيل المحطة وصيانتها وفق إتفاقية مع شركة العنقاء للتشغيل والصيانة (ش.م.م) ("المشغل") لمدة ١٥ عامًا.

الصحة والسلامة والبيئة

إن ضمان المستويات العالية من الأداء على صعيد الصحة والسلامة والبيئة لا يزال يحتل أولوية عالية من قبل الشركة ومن قبل المشغل، أي شركة العنقاء للتشغيل والصيانة حيث لم تقع أي حوادث مضيعة للوقت أو حوادث بيئية خلال العام. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، حققت الشركة ١١١٧ يومًا دون تسجيل أي حوادث مضيعة للوقت. وفي إطار عملية المراجعة السنوية، تم إجراء تدقيق على عمليات الصحة والسلامة والبيئة والجودة لكل من الشركة والمشغل بعناية من قبل طرف ثالث مستقل واحتفظ كل منهما بشهادة هيئة السلامة والصحة المهنية (OHSAS 18001) والمنظمة الدولية للمعايير (ISO 14001) و (ISO 9001). وعلاوة على ذلك حصلت كل من شركة العنقاء للطاقة وشركة العنقاء للتشغيل والصيانة خلال ٢٠١٧ على الجائزة الذهبية للصحة والسلامة المهنية التي تمنحها الجمعية الملكية لمكافحة الحوادث "روسبا".

حوكمة الشركة

يوجد لدى شركة العنقاء للطاقة نظام شامل من إجراءات الرقابة الداخلية يتألف من هياكل واضحة ومستويات تفويض سلطات مختلفة ومسئولة.

وخلال عام ٢٠١٧ واصلت الشركة في إجراء مراجعات لسياساتها ولوائحها الداخلية الرئيسية من أجل ضمان تطبيق أعلى معايير التنظيم والإدارة والالتزام بقانون حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال. ومن خلال لجنة التدقيق، نفذ المجلس برنامج تدقيق داخلي لمختلف أوجه أعمال الشركة.

كما يتطلب ميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة أن يقوم المساهمون بتعيين طرف ثالث مستقل للقيام بتقييم مجلس الإدارة. وقد قامت الجمعية العمومية العادية في مارس ٢٠١٧ بتعيين شركة أم جي أي الرؤية لتنفيذ هذا التقييم، وقد تم تضمين ملخص لنتائجها في تقرير حوكمة الشركات.

العمليات

يسرني أن أعلن أن الشركة خلال العام ٢٠١٧ حققت أداءًا تشغيليًا ممتازًا، حيث بلغت نسبة الجاهزية التجارية لمحطة صور ٩٩,٣٩%، ويعدّ المؤشر الرئيسي الذي يؤخذ في الحسبان عند تقدير الإيرادات المحققة خلال تلك الفترة. علماً أن نسبة الجاهزية في ٢٠١٦ كانت ٩٨,٨٣%.

هذا وقد بلغ صافي الطاقة الكهربائية التي تم إنتاجها ٧٨٠٩,٧٨ جيجاواط ساعة (٦٤٢٤,٠١ جيجاواط ساعة في عام ٢٠١٦)، والذي يمثل عامل حمولة نسبته ٤٤,٨١% عندما يتم احتسابها كمتوسط خلال السنة (بالمقارنة بعامل حمولة نسبته ٣٦,٦٨% في عام ٢٠١٦).

النتائج المالية

حققت الشركة إيرادات بلغت قدرها ١٢٨,٤٠ مليون ريال عُُماني في عام ٢٠١٧ والتي كانت أعلى من الإيرادات المحققة في عام ٢٠١٦ والتي بلغت قدرها ١١٧,٣٠ مليون ريال عُُماني، ويرجع ذلك أساسًا إلى تحسن في نسبة الجاهزية التجارية وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية. كما بلغ صافي أرباح الشركة ٩,٩٨ مليون ريال عُُماني في عام ٢٠١٧، والذي كان أقل من مبلغ ١٨,٤٦ مليون ريال عُُماني الذي تم تحقيقه في عام ٢٠١٦ ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إدراج بالتعويضات النقدية والأثر المترتب على تعديل قانون ضريبة الشركات في سلطنة عُمان بموجب المرسوم السلطاني ٢٠١٧/٩ الصادر بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٧ والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٧. حيث تم احتجاز التعويضات النقدية بموجب أحكام العقد المبرم مع مقاول الهندسة والمشتريات والإنشاءات، نتيجة التأخير في تاريخ التشغيل التجاري للمحطة. وقد تم إدراج تعويضات عن أضرار التأخير بقيمة ٥,٣٥ مليون ريال عُُماني في عام ٢٠١٧ مقارنة مع مبلغ ١٠,١٢ مليون ريال عُُماني تم إدراجها في عام ٢٠١٦. كما بلغ أثر تعديل قانون الضرائب على الالتزام الضريبي المتأخر الذي تم إدراجه في عام ٢٠١٧ عن السنوات السابقة ٥,١٩ مليون ريال عُُماني.

وفي عام ٢٠١٧ بلغت التكاليف ٩٢,٨٩ مليون ريال عُُماني، والتي كانت أعلى من مبلغ ٨٠,٩٩ مليون ريال عُُماني تم إنفاقها في عام ٢٠١٦ ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الوقود.

ودفعت الشركة توزيعات أرباح نقدية بواقع ٧,٩ بيسة للسهم الواحد في عام ٢٠١٧ مقارنة مع ٦,٠ بيسة للسهم الواحد في عام ٢٠١٦.

وبلغ سعر سهم الشركة بنهاية العام ١٣٨ بيسة.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

إن الشركة تدرك مسؤوليتها الاجتماعية تمامًا من خلال توجيه دعمها للمجتمع المحلي بولاية صور في مختلف مجالات التعليم والصحة والسلامة والرعاية البيئية. خلال عام ٢٠١٧، قدمت الشركة مبلغًا وقدره ٣٠,٧٦٠ ريال عُُماني في صورة لتمويل ودعم ورعاية لمختلف القضايا المجتمعية. ولقد شمل ذلك دعمًا مقدمًا لمدارس محلية بولاية صور ومساهمات لشرطة عُمان السلطانية خلال أسبوع المرور في الولاية، حيث وفرت مقاعد سيارة للأطفال من أجل الترويج للسلامة بالإضافة إلى توفير معدات طبية لوزارة الصحة في صور.

الموظفون والتوظيف

لم يطرأ أي تغييرات على الموظفين الرئيسيين في الشركة خلال العام. وتلتزم الشركة بالتطوير المستمر للعاملين العمانيين، وبلغت نسبة التعمين ٦٧٪ في نهاية عام ٢٠١٧.

المطالبات من مقاول الهندسة والمشتريات والبناء

وفيما يتعلق بالمطالبات من مقاول الهندسة والمشتريات والبناء، شركة دايو للهندسة والإنشاءات ليمتد ("دايو أو "المقاول")، فإن الخلاف الخاص بالطاقة النهائية قد تمت تسويته في ٣١ مايو ٢٠١٧ مع الشركة التي وافقت على دفع مبالغ نقدية إلى المقاول. وهذه الدفعة تنهي جميع المطالبات المتعلقة مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء وستؤثر على توزيعات الأرباح المستقبلية.

المنظرة المستقبلية

لقد اتخذت إدارة الشركة جميع التدابير المعقولة واللازمة لضمان الالتزام بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة، والمحافظة على مستويات الجاهزية والموثوقية العالية خلال العام ٢٠١٧.

ستؤثر تسوية المطالبة الخاصة بالطاقة النهائية مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء على توزيعات الأرباح المستقبلية.

في الختام

أودّ بصفتي رئيسًا لمجلس الإدارة أن أتوجه بجزيل الشكر للمساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمر وخبراتهم التي يمدّون الشركة بها. وأعرب بالنيابة عن مجلس الإدارة عن خالص الشكر والتقدير للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وهيئة تنظيم الكهرباء والهيئة العامة لسوق المال والهيئات الحكومية وغير الحكومية الأخرى على دعمها وإرشادها. وأودّ أن أشكر أيضًا لفريق عمل التشغيل والصيانة في المحطة الكهربائية والعاملين في الشركة على تفانيهم وإخلاصهم طوال سنة ٢٠١٧، فقد تمكنت الشركة بفضل مساهمتهم من تحقيق أهدافها وغاياتها.



**PHOENIX POWER
COMPANY(SAOG)**

وختامًا، أود نيابة عن مجلس الإدارة أن أتميز هذه الفرصة لأتقدم بخالص آيات الشكر والعرفان إلى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- وحكومته الموقرة على دعمهم المستمر وتشجيعهم للقطاع الخاص عبر إرساء بيئة تتيح فرصة المشاركة الفاعلة في نمو اقتصاد السلطنة وتسخير هذه الإنجازات نحو بناء أمة أفضل.

خالد جولو

رئيس مجلس الإدارة